الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

كلمة المحافظ المناوب لدى البنك الإسلامي للتنمية عن الجمهورية اللبنانية

الأمين العام لمجلس الوزراء - القاضي محمود مكيّه

لا يمكن لعاقل وعادل إلا أن يتوقّف أمام الدور الكبير الذي قام ويقوم به البنك الإسلامي للتنمية، وما حقّقه من إنجازات في عالمنا الإسلامي، بهدف الإرتقاء بمجتمعاتنا نحو مزيد من التنمية لتصبح بوابة للتقدّم تنتقل عبرها نحو مواكبة التطوّر ورفع الغُبن والحرمان وإقامة البيئة المناسبة لبناء الفرد والمجتمع والوطن.

من هُنا، لا يسعّني إلا أن أتوجّه بدايةً بالشكر الجزيل إلى معالي الدكتور بندر محمد حمزة حجار على الجهود الجبّارة التي بذلها في سبيل رفع إسم البنك الإسلامي للتنمية عالياً في الوطن الإسلامي كما وفي المحافل الدولية، وأتوجّه بالتهنئة أيضاً لمعالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر بمناسبة تعيينه رئيساً جديداً للبنك مُتمنّياً له النجاح في مهامه الجديدة وسداد الخطى، ومُعلّقين الآمال الكبيرة على إستمرار مسيرة النهوض بمُجتمعاتنا، وببعض الأنانية هنا، على الوقوف إلى جانب وطنكم الثاني، لبنان، الذي يمرّ بمرحلة عصيبة جداً، ويحتاج منكم نجدة عاجلة، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يوفق معاليكم لكل خير.

معالي الرئيس،

السادة الزملاء، إخواننا في الوطن الإسلامي،

شهد العالم في السنوات الماضية تقلبات وإضطرابات غير مسبوقة على الصُعد كافة، الإقتصادية، الإجتماعية، الصحّية، التكنولوجية والمالية، وزادت حدّتها بنتيجة تفشي فيروس كورونا المُستجدّ، حيث رزحت بعض الدول، ومنها لبنان خصوصاً، تحت وطأة أزمة إقتصادية - إجتماعية غير مسبوقة، تجلّت معالمها في ارتفاع نسبة البطالة، شحّ في السيولة، الأمر الذي انعكس سلباً على القُدرة في دعم السلع الأساسية كالوقود والطحين والمواد الغذائية والأدوية.

صحيح أن هناك جانباً من أزمة لبنان الحالية يعود لأسباب موضوعية ترتبط بالواقع السياسي الداخلي، لكن لبنان يتحمّل وحده عبء أزمة اجتماعية لما يوازي ثلث عدد مواطنيه، بسبب العدد الكبير للإخوة من النازحين السوريين، والذين يُشكّل وجودهم ضغطاً كبيرة على البنية التحتية لبلد مُنهك ومُثقل بأعباء مالية ضخمة، بينما لم تصل المساعدات التي يقدمها العالم للنازحين السوريين إلى مستوى يُوازي نصف احتياجاتهم، وهو ما شكّل استنزافاً كبيراً لقدرات لبنان، الضعيفة أصلاً، فضلاً عن زيادة حادة في نسبة البطالة، مع ما يترتب على ذلك من أزمة اجتماعية ومعيشية لنسبة مرتفعة من اللبنانيين.

هذا الواقع وضع اللبنانيين أمام أزمة معيشية خانقة هي الأصعب في تاريخ لبنان، حيث يعيش أكثر من ٥٥% من اللبنانيين تحت خطّ الفقر وفق تقرير الأمم المُتحدة، أي أقل من ٣,٨ د.أ. (دولار أميركي) في اليوم، ووضع البلد بأكمله على شفير إنفجار إجتماعي ستكون نتائجه كارثية على مُختلف المُستويات، ولن تقتصر هذه النتائج على واقع لبنان الداخلي، وإنما ستتمدّد تداعياته خارج حدود لبنان الجغرافية، نحو العمق العربي الإسلامي، فضلاً عن التداعيات التي ستصيب الإخوة النازحين الذين سيفتشون خلف البحر عن ملاذ آمن ومُستقرّ بعيداً عن وطنهم، وكذلك بعيداً عن لبنان الذي يعيش اضطراباً قد لا يقتصر على الجوانب السياسية والاجتماعية والديموغرافية.

هنا، تأتي أهمية التضامن العربي والإسلامي، وما يمكن أن تلعبه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من دور مهمّ للوقوف إلى جانب الشعب اللبناني في معاناته، ومساندته، بعيداً عن السياسة وأهلها، وهو يرفض التخلّي عن الحضن العربي والمظلة العربية والإسلامية، مناشداً أشقاءه الاستجابة الطارئة، وتلبية نداء الاستغاثة العاجلة له، بما من شأنه المساعدة في التخفيف من معاناته وأوجاعه.

إن تاريخ مجموعة البنك الإسلامي الذي ينأى بنفسه عن الخلافات بين الأشقاء والذي لا يتبع لسياسة دولة بعينها وإن كان ذراعاً إقتصادية لمنظمة سياسية - هي منظمة المؤتمر الإسلامي، حافلٌ بـ :

- ✓ مبادرات تتعلّق بالأمن الغذائي في بداية عقد تسعينات القرن العشرين كان أولها تنظيم ندوة حول الأمن الغذائي في *داكار بالسنغال* أواخر نوفمبر ١٩٩١م،
- ✓ مساعدات الدول الأعضاء لتنفيذ برامجها الهادفة إلى تحسين الإنتاج وخفض الفقر واقتناء مستلزمات الإنتاج والدعم المالي والفنّي لتحسين البُنية التحتية كما حصل في دولة *الإمارات العربية المتحدة* من خلال إحداث وتمويل المركز الدولي للزراعة المحلية،
- ✓ تخفيف عبء الدين عن الدول الأقلّ نمواً حيث لم يتوانَ عن مساعدة دولٍ عدة على الوفاء المُريح بمُتأخراتها والإستفادة من تمويلات جديدة من البنك كما حصل في الثمانينات مع كل من *الصومال والسودان وغينيا وغامبيا*،
- ✓ مساندة مجموعة دول أعضاء في العقد التسعيني للتصدّي للأزمة المالية والإقتصادية في جنوب شرق آسيا من بينها *أندونيسيا* التي استفادت من معونة بقيمة ١٠٠ مليون د.أ. بالإضافة إلى منحة مليون د.أ. لمساعدة جامعة ماليزيا الإسلامية بمنح دراسية للطلاب خلال الأزمة.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

معالي الرئيس، السادة الزملاء،

انطلاقاً من رؤية البنك الإسلامي للتنمية والتزامه بأهداف التنمية المُستدامة،

وضمن إطار الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وسعيه لسدّ الإحتياجات الإنمائية في البلدان الأعضاء،

وبعد أن أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية البرنامج الإستراتيجي للتأهب والتصدّي لجائحة فيروس كورونا،

أغتنم الفرصة، ومن خلال هذا المنبر الكريم، لأتوجه اليكم طالباً مساعدة الشعب اللبناني ومؤازرته في محنته وتعزيز قدرته على التحمّل والصمود من خلال منح هبات أو مساعدات أو قروض مُيسّرة (عبر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أو أي وسيلة أخرى...) لسدّ **الإحتياجات الصحّية الطارئة، والمحافظة على الأمن الغذائي والتعليم ومصادر الطاقة** وكل ما من شأنه المساعدة في **خلق فرص عمل وتنشيط الدورة الاقتصادية في البلاد.**

لقد جرى مؤخراً إقرار قانون البطاقة التمويلية للأسر الأكثر حاجةً ليتزامن مع ترشيد الدعم بصورة تدريجية، لكن هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ لغاية تاريخه مع ما يرافق ذلك من صعوبات لوجستية وغير لوجستية، سواءً لجهة تأمين التمويل اللازم أو لجهة إعداد البرامج الإلكترونية الخاصة بالتسجيل وتوزيع البطاقات على مُستحقيها، كل ذلك في وقت يتصاعد الحديث عن رفع الدعم بشكل كامل مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة وكارثية.

إن جهود التنمية تتطلّب التنسيق والتعاون الدائم، وعليه فإننا نمدّ أيدينا إلى الدول الأعضاء، راغبين في تعزيز أسس التعاون والتبادل التجاري وتبادل الخبرات والمعارف تحت مظلّة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وصولاً إلى إنشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة، مبنية على أسس تكاملية وتشاركية تسدّ احتياجات الدول الأعضاء مُستفيدة من الموارد المُتاحة في كل بلد.

أيها الإخوة،

لبنان بلد صغير، لكنه يتّسع لكل مُحبّ، واللبنانيون يتطلعون إلى أشقائهم وأصدقائهم، ليكونوا إلى جانبهم في محنتهم الشديدة، على قاعدة المثل الشائع عندنا أن "الصديق وقت الضيق".

اللبنانيون دفعوا غالياً أثماناً باهظة للصراعات خارج حدوده، وكانوا وقوداً يسخّن أوراق المصالح والحسابات، وهم اليوم، أمام ما يواجهونه من أزمة تُهدّد وجودهم ووطنهم، يتطلعون إليكم بأمل كبير، لمُساعدتهم على الصمود في وقت ضيقهم الشديد، وهم يستذكرون وقفاتكم التاريخية إلى جانبهم، ويحدوهم الأمل بأن لا تتأخروا في مدّ أيادي العون لإنقاذهم.

وأنا اليوم أغتنم هذه المناسبة، لأوجّه دعوة لتنظيم زيارة عاجلة إلى لبنان، تقفون فيها عن كثب على حقيقة الأوضاع الكارثية المُستجدة، ومُناقشة السُبل الكفيلة بتأمين ما يلزم من إجراءات طارئة، وعلى أمل أن يُشكّل ذلك خطوة تحضيرية للموافقة على عقد الاجتماع المقبل للمجموعة في بيروت.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المحافظ بالإنابة لدى البنك الإسلامي للتنمية

أمين عام مجلس الوزراء في لبنان

القاضي محمود مكيّه